

نظام العطاء :

الصيغة الأولى وباكورة الإنشقاق في الخلافة

عرسان راميني

مقدمة :

كانت مشكلة توزيع العوائد من أهمّ التّحدّيات التي واجهت عمر بن الخطاب أثناء خلافته . ولكي يحلّ الخليفة أهمّ الجوانب المتعلقة بهذه المشكلة أنشأ ديوان العطاء ، الذي يعدّ واحدا من أبرز المعالم التي ميّزت عهده . إنّ المؤرخين العرب يقدمون لنا تقارير مفصلة نسبيا عن ديوان العطاء هذا ، وهم يتفقون في أنّ عمر حين فرض الأعطيات خرج عن مبدأ التسوية الذي أنتهجه سلفه أبو بكر في توزيع عوائد الفتوح ، وقرّر في المقابل أن يأخذ بسياسة التفضيل ويصنّف من ثمّ مستحقي العطاء في طبقات بناء على السابقة في الإسلام بالنسبة لأهل المدينة ، والسابقة في الالتحاق بجيش الفتح بالنسبة إلى المقاتلة في الأمصار . إنّ الخطوط

العريضة لنظام العطاء الذي يمثّل هذا الوضع ، من وجهة نظر المؤرخين القدماء ، تأخذ الشّكل التالي ⁽¹⁾ :

أولا : تاريخ وضع النظام : 20 هـ .

ثانيا : مبدأ التصنيف : السابقة .

ثالثا : طبقات العطاء :

أ - أهل المدينة :

- 1 - الأنصار والبديرون المهاجرون : 5000 درهم .
- 2 - المهاجرون قبل صلح الحديبية : 4000 درهم .
- 3 - المهاجرون قبل فتح مكة : 3000 درهم .

(1) المصادر الرئيسية التي تتحدث عن نظام عطاء عمر هي : أبو يوسف (يعقوب) ، كتاب الخراج ، القاهرة 1927 ، ص 65 - 94 ، البلاذري (أحمد بن يحيى) ، فتوح البلدان ، تحقيق صلاح المنجد ، القاهرة 1956 . 7 ، ص 548 - 565 (رواية الواقدي ورواية آخرين مختلفين في الغالب عن مصادر أبي يوسف) ، ابن سعد (أبو عبد الله محمد) ، كتاب الطبقات الكبير ، تحقيق c. Brockelmann, Leiden 1904-18 ، ج 2 / 3 ، ص 22 - 212 (رواية الواقدي أساسا) ، الطبري (أبو جعفر محمد بن جرير) ، تاريخ الرسل والملوك ، تحقيق M. J. de Goeje وآخرين ، Leiden 1879-1901 ، سلسلة 1 ، ص 18 - 2411 (رواية يوسف بن عمر) . انظر أيضا : أبو عبيد (القاسم بن سلام) ، الأموال ، تحقيق الفقي ، القاهرة 1353 هـ ، ص 223 ، أبو هلال العسكري ، الأوائل ، تحقيق المصري وقصاب ، دمشق 1975 ، ج 1 ، ص 3 - 241 ، اليعقوبي (أحمد بن يعقوب بن واضح) ، تاريخ ، بغداد 1939 ، ج 2 ، ص 2 - 13 ، السارودي (أبو الحسن علي بن محمد) ، كتاب الأحكام السلطانية ، القاهرة 1966 ، ص 199 - 202 ، ابن الجوزي (جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمان بن علي) ، سيرة عمر بن الخطاب ، القاهرة 1939 ، ص 87 - 97 ، البهيقي (أبو بكر أحمد بن الحسين) . السنن الكبرى ، حيدر آباد 1934 ، ص 52 - 348 .

ب - المقاتلة في الأمصار :

- 1 - أهل الأيام : 3000 درهم .
- 2 - أهل اليرموك والقادسية : 2000 درهم .
- 3 - الطبقة الأولى من الروادف : 1500 درهم .
- 4 - الطبقة الثانية من الروادف : 1000 درهم .
- 5 - الطبقة الثالثة من الروادف : 500 درهم .
- 6 - الطبقة الرابعة من الروادف : 300 درهم .

نظرا لأهميته على صعيد الاقتصاد والفقهاء الإسلاميين ، لقي نظام العطاء عناية ملحوظة من قبل المهتمين بالتاريخ الإسلامي من المعاصرين . إنَّ صالح العلي⁽²⁾ والدوري⁽³⁾ و Puin⁽⁴⁾ و Donner⁽⁵⁾ هم فقط بعض من تحدّثوا في دراساتهم عن هذا النظام⁽⁶⁾ ، لكن جميع هذه الجهود لم تدخل أي تعديل جوهري على صورته العامة كما تقدمها المصادر . وهكذا استمرت مقولة أن نظام العطاء ، في شكله المبين أعلاه ،

(2) صالح أحمد العلي ، التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة في القرن الأول الهجري بغداد 1969 ص 65 . 146 .

(3) عبد العزيز الدوري ، النظم الإسلامية ، بغداد 1988 ، ص 139 - 145 ، وانظر أيضا كتابه : مقدّمة في التاريخ الاقتصادي العربي ، بيروت 1969 ، ص 16 ، (هامش 1) ،

ومقاله في *Encyclopedia of Islam*, new edition, s. v. diwan.

(4) Puin, G. R. , *Diwan von Umar ibn al-Khattab*, Bonn 1970.

(5) Donner. F. M. , *The Early Islamic Conquests*, Princeton 1981, pp. 231-45

(6) انظر مثلاً : Matti, M. , " The Diwan of Umar b. al-Khattab " , *Studies in Islam*, 2

(1965) ، هاني أسعد ، العطاء في صدر الإسلام ، أطروحة ماجستير بإشراف الدكتور

عبد العزيز الدوري ، الجامعة الأردنية 1985 ، جمال داود جودة ، العرب والأرض في

العراق في صدر الإسلام ، عمان 1979 ، ص 187 - 227 ، فتحية البنزاوي ، تاريخ النظم

والحضارة الإسلامية ، القاهرة 1980 ، ص 9 . 83 ، خولة الدجيلي ، بيت المال ، نشأته

وتطوره من القرن الأول حتى القرن الرابع الهجري ، بغداد 1976 ، ص 7 - 36 ،

Morony, M. G. , *Iraq after the Muslim Conquests*, Princeton 1984, p. 56.

يمثل سياسة التفضيل التي تبناها عمر بن الخطاب في توزيع عوائد الفتوح ، أو أنه ، بعبارة أدق ، يمثل عدول عمر عن سياسة التسوية إلى سياسة التفضيل .

إزاء هذه الخلفية ، يحاول البحث الحالي أن يثبت أنّ هذه المقولة الخاصة بسياسة عمر في توزيع عوائد الفتوح تتضمن ، في الواقع ، فهما مقلوبا رأسا على عقب : فعمر ابتدأ بالتفضيل وانتهى بالتسوية وليس العكس ؛ والنظام الإصطلاحي إنّما يمثل التسوية وليس التفضيل ؛ أمّا التفضيل فكان ماثلا في نظام أقدم أدخله عمر وسوف يتم الكشف عنه هنا لأول مرة . هذه الحقائق الجديدة الخاصة بسياسة الخلافة في توزيع ثروة الفتوح تفتح أمامنا الطريق إلى فهم عدد من الإشارات كانت لا تزال حتى هذا الوقت غامضة ومبهمّة ؛ إنّها مجتمعة تدل في سياقها الجديد على أنّ الإنشقاق المبكر في الخلافة الإسلامية ، كما وصل ذروته فيما يسمى بالفتنة الكبرى ، إنّما أخذ مساره بصورة جلية في خلافة عمر ، وليس في خلافة عثمان كما يعتقد عموما .

على الرّغم من التأكيد الثابت والمستمر على صيغة نظام العطاء الإصطلاحي ، فإنّ المصادر تتضمن إشارات لا تتفق مع تفاصيل هذه الصيغة . وهذه إشارات جديرة بالاهتمام ، ليس فقط لأنّها عديدة ، وفي الوقت نفسه متنوعة الإسناد ، وهذا يضعف من احتمال أن تكون مزيفة ، بل أيضا لأنّها يأتلف بعضها مع بعض آخر بشكل يزيد من قناعة المرء بوجود جذور حقيقية لها . وإذا أضفنا إلى ذلك أنّ هذه الإشارات تغطي جميع جوانب نظام العطاء تقريبا ، فإننا نجد منذ البداية أنّ لدينا أسبابا مقنعة لرفض إهمالها المتلاحق من قبل الدارسين المعاصرين .

إنّ أولّ هذه الإشارات هي تلك المتعلّقة بتاريخ إدخال نظام العطاء ، فالرواية المعتمدة في هذا الخصوص ، وهي رواية الواقدي ⁽⁷⁾ ، تؤرخ ذلك بسنة 20 هـ . لكن هناك رواية أخرى معروفة جيدا لدى الدارسين

(7) بلاذري ، فتوح ، ص 23 س 6 .

(ما دامت مدونة في تاريخ الطبري) ⁽⁸⁾ ، تذهب إلى أنّ عمر كان قد سنّ نظام العطاء في سنة 15 هـ . وهذه الرواية ينقلها الطبري بإسناد إلى سيف بن عمر . بالفعل ، توجد ملابسات عديدة تدل في وضوح على أنّ مجموعة من التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية ، وفي مقدّمتها تشريعات خاصة بالعطاء ، كانت قد أجريت في الأمصار في مطلع العشرينات من القرن الأول الهجري ⁽⁹⁾ . وهذا يعزز من التاريخ الذي يقترحه الواقدي لإدخال نظام العطاء . أضف إلى ذلك أنّ رواية سيف هي الرواية الوحيدة التي تتضارب مع رواية الواقدي مباشرة ⁽¹⁰⁾ ، وإذا كان لا بدّ من الاختيار بين الروايتين ، فالميل بالتأكيد سيّجّه إلى الواقدي ، فقط بسبب الملابسات التي ألحنا إليها قبل قليل ، بل أيضا لأنّ رواية سيف تبدو غير مقنعة بالمرّة . فنظام من هذا النوع ، يتوخى معالجة مشكلة توزيع عوائد الفتوح ، لم يكن من الممكن أن يظهر إلى الوجود قبل استكمال فتح العراق والشام في وقت متأخّر من سنة 16 هـ ، أي قبل ضمان موارد مالية منتظمة لتأمين أعطيات المقاتلة . ثم إنّ نظام العطاء الإصطلاحي يصنّف المقاتلة في طبقات متعددة ، منها طبقات الروادف الذين قدموا إلى الأمصار على دفعات متتالية بعد معركتي اليرموك والقادسية ، ومن الثابت ، كما يبدو ، أنّ هاتين المعركتين وقعتا في النصف الثاني من سنة 15 هـ ⁽¹¹⁾ .

(8) طبري ، سلسلة 1 ، ص 411 ، س 15 .

(9) جودة ، العرب والارض في العراق ص 96 .

(10) بصرف النظر عن رواية ابن الكازروني (ظهير الدين علي بن محمد) ، مختصر التاريخ من أول الزمان إلى منتهى دولة بني العباس ، تحقيق مصطفى جواد ، بغداد ، 1970 ، ص 66 س 12 . قارن أدناه ، حاشية 21 .

(11) يميل عامّة الدارسين المعاصرين إلى الأخذ برواية ابن إسحق في هذا الصدد (أنظر ، مثلا ، عبد النعم ماجد ، التاريخ السياسي للدولة العربية ، القاهرة 1975 ، ص 187 حاشية 24 ، 200 حاشية 11) . ويؤيد Hill, D. R. (Termination of Hostilities in the Early Arab Conquests, A. D. 634-656, London 1971, p.111) رواية الواقدي ، التي تؤرخ معركة القادسية في أول سنة 16 هـ . أمّا (Early Conquests) Donner فقد أهمل مناقشة الخلاف .

لكن حتى نكون منصفين لسيف ، ينبغي أن نتعامل مع روايته بطريقة أخرى ⁽¹²⁾ . فهو وحده من بين الرعيل الأول من المؤرخين المسلمين يضع أحداث اليرموك والقادسية في سنة 13 هـ ، أي قبل سنتين من التاريخ المتعارف عليه لوقوع هاتين المعركتين . وبصرف النظر عن الأسباب التي أدت إلى هذا الخطأ في روايته ، فإنه خطأ قاده ، كما يظهر ، إلى أخطاء أخرى متلاحقة في تحديد تواريخ الأحداث التي وقعت بعد ذلك ، بحيث أصبح الاضطراب الكرونولوجي سمة مميزة لتقاريره المتعلقة بأحداث الفتوح الأولى ⁽¹³⁾ على أن الفجوة الزمنية بين كرونولوجيا سيف وكرونولوجيا غيره من المؤرخين الأوائل تبلغ في معظم الحالات سنتين أو نحو ذلك ، لكنها لا تصل إلى خمس سنوات كما هو حال الفرق بين ما يذكره هو وما يذكره الواقدي فيما يتصل بتاريخ إدخال نظام العطاء . يمكن إذن أن نحرك التاريخ الذي يقترحه سيف بمقدار سنتين إلى الأمام ، أي من سنة 15 هـ إلى سنة 17 هـ . الآن نستطيع الإشارة إلى دليل صلب يؤكد أن أول التنظيمات المالية الخاصة بتوزيع عوائد الفتوح كانت فعلا قد وضعت في سنة 17 هـ . فابن قتيبة يذكر في ترجمته للمغيرة بن شعبة أن هذا الأخير « هو أول من وضع ديوان البصرة » ⁽¹⁴⁾ . هذه المعلومة ترد في صورة أوضح وأوسع قليلا

(12) لقد حاول Martin Hinds أن يوفق بين روايتي سيف والواقدي عن طريق الاقتراح أن " There may have been two stages in the process of distribution, one of which began in 15 and the other in 20 " (*The Early of Islamic Schism in Iraq*, Ph. D. thesis, London University 1969, p. 65) لكن

هذا الاقتراح لم يعد ضروريا .

(13) حول القيمة التاريخية لرواية سيف ، انظر : Martin Hinds, " Sayf b. Umar's Sources on Arabia ", *Studies in the History of Arabia*, vol. 1, part 2, pp. 3-16; D. R.

Hill, *Termination of Hostilities*, pp. 26 f. وانظر أيضا :

(14) ابن قتيبة (عبد الله بن مسلم) ، المهينار ، تحقيق ثروت عكاشة ، القاهرة . 1960 . ص 295 س 7 .

في ترجمة المغيرة بن شعبة في الأغاني ، حيث يذكر أبو الفرج أن المغيرة « هو أوّل من وضع ديوان العطاء بالبصرة ، ورتب النَّاس فيه فأعطاهم على الديوان، ثم صار ذلك رسماً لهم بعد ذلك يحتذونه » (15). من المعروف أنّ المغيرة تولى البصرة بعد عتبة بن غزوان المازني وأن ولايته عليها دامت سنة أو نحوها قبل أن يعزله عمر بن الخطاب ويولي مكانه أبا موسى الأشعري . هناك خلاف بين المؤرخين حول الوقت الذي فقد فيه عتبة ولاية البصرة ، هل كان ذلك في أواخر السنة الرابعة عشرة أو في أواخر السنة السادسة عشرة . لكن هذا الخلاف قد تمت تسويته الآن ، وأصبح من الواضح أنّ البصرة في وقت مبكر من السنة السابعة عشرة كانت تحت إمرة المغيرة بن شعبة (16) .

إنّ هذه النتيجة يمكن أن تجد لها سنداً في روايتين ينقلهما أبو يوسف في كتاب الخراج عن أكثر من مصدر . ففي خبر مرفوع إلى يزيد بن حبيب يعرض أبو يوسف (17) رسالة كتبها عمر بن الخطاب إلى سعد بن أبي وقاص بالعراق جاء فيها « أمّا بعد ، فقد بلغني كتابك تذكر فيه أنّ النَّاس سألوك أن تقسم بينهم مغانمهم وما أفاء الله عليهم . فإذا أتاك كتابي هذا فانظر ما أجلب النَّاس عليك به إلى المعسكر من كراع أو مال

(15) الاصفهاني (أبو الفرج علي بن الحسين) ، كتاب الاغانى ، القاهرة 74 . 1927 ، ج 16 ، ص 80 .

(16) لقد ثبت أنّ عتبة بن غزوان أرسل مرتين إلى جنوب العراق ، واستطاع في كل مرة منهما أن يفتح مدينة الأبله الواقعة في أسفل الفرات : المرة الاولى كانت في سنة 14 هـ والثانية في سنة 16 هـ . انظر : Irsan Husein (= Irsan Ramini), *The Tribe of Tumim and the Early Crisis in the Caliphate*, Ph. D. thesis, University of Cambridge 1989, pp. 114 f. وتجدر الإشارة إلى أنّ البلاذري يذكر نص رسالة موجهة من عمر بن الخطاب إلى المغيرة بن شعبة ، وإلى البصرة ، ومؤرخة في صفر من سنة 17 هـ (فتسوح ، ص 431) .

(17) كتاب الخراج ، ص 28 .

فأقسمه بين من حضر من المسلمين ، واترك الأرضين والأنهار بعمالها ليكون ذلك في أعطيات المسلمين . فإتاك إن قسمتها بين من حضر ، لم يكن لمن بعدهم شيء » . أمّا الرواية الثانية ⁽¹⁸⁾ فهي مرفوعة إلى « أكثر من واحد من علماء أهل المدينة » وتجري على هذا النحو : « لما قدم على عمر بن الخطاب جيش العراق من قبل سعد ، شاور أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في تدوين الدواوين ، وقد كان اتبع رأي أبي بكر في التسوية بين الناس . فلما جاء فتح العراق شاور الناس في التفضيل ورأى أنه الرأي ⁽¹⁹⁾ ، فأشار عليه بذلك من رآه . وشاورهم في قسمة الأرضين التي أفاء الله على المسلمين من أرض العراق والشام » .

من الواضح أنّ هاتين الروایتين اللتين يقدمهما أبو يوسف تربطان كلاهما بين المرسوم الصادر عن الخلافة بإبقاء الأراضي الزراعية في المناطق المفتوحة ملكاً لأصحابها الأصليين من جهة ، وبين سنّ نظام العطاء من جهة أخرى . إنّ المرسوم الخاص بملكية الأراضي الزراعية صدر ، فيما يتعلّق بالعراق ، بعد وقت قصير من استسلام المدائن في أواسط سنة 16 هـ ⁽²⁰⁾ ، وترتب عليه انسحاب عامة الجيش الإسلامي من سواد العراق ليتخذ له قواعد عسكرية ثابتة على أطراف الصحراء . ومن وجهة نظر منطقية ، فضلاً عن ذلك ، فإنّ اكتساب عوائد منتظمة من الأراضي المفتوحة ينبغي أن يقود تلقائياً إلى وضع نظام محدود ودقيق نسبياً يعالج كل الجوانب المتعلقة بطرق إنفاق هذه العوائد ، بما في ذلك مخصصات المتطوعين من أبناء القبائل الذين ثبتت لهم منذ ذلك الحين صفة الجيش النظامي .

(18) السابق ، ص 29 .

(19) قارن : ابن سعد ، ج 3 / 2 ، ص 212 س 6 ، الموردي ، ص 199 - 200 .

(20) جودة ، ص 4 - 83 .

في ضوء ما سبق ، يوجد أساس قوي جداً للاعتقاد بأن نظام العطاء كان قد وضع في سنة 17 هـ . إنّ خلو المصادر من إشارة مباشرة إلى ذلك ، مع وضوح الدليل عليه ، ربما يبدو أمراً مثيراً للاستغراب . لكن يمكن أن نلفت الانتباه إلى معلومة قد تكون ذات قيمة في هذا الخصوص . ففي كتاب مختصر التاريخ لابن الكازرون ⁽²¹⁾ ترد هذه العبارة : « وأول من وضع الدواوين عمر ابن الخطاب وكان ذلك في سنة تسع عشرة » . إنّ آياً من المؤرخين المسلمين لم يذكر سنة 19 بوصفها السنة التي دوّنت فيها الدواوين ، « سبع » إلى « تسع » أو هذه إلى تلك هو من مظاهر التصحيف كثيرة الوقوع في المخطوطات العربية ، ومن ثمّ يمكن أن يصدق على الحالة التي نحن بصدها . إذا كان هذا التصحيف قد وقع فعلاً في عبارة ابن الكازرون ، فإنّ هذا الأخير يكون صاحب أول إشارة صريحة إلى حقيقة تؤكدها الأدلة ، ولو بصفة ضمنية ، وهي أنّ عمر بن الخطاب سنّ نظام العطاء في سنة 17 هـ ، وليس في سنة 20 هـ كما يعتقد عموماً ⁽²²⁾ .

لنتقل الآن إلى ملاحظة قسم آخر من الإشارات سالفه الذكر ، وهي إشارات تتعلق بمقادير العطاء ، ومن الطريف أنّها جميعاً تشير إلى أنصبه أقل كثيراً من الأنصبه التي ينص عليها النظام الاصطلاحي ، وتغطي كل طبقات العطاء تقريباً :

(21) ص 66 س 12 .

(22) ترد في أحكام الماوردي (ص 199) عبارة " وروى الزهري عن سعيد بن المسيب أنّه كان ذلك (أي إنشاء ديوان العطاء) في المحرم سنة عشرة " . من المؤكد ، بالنظر إلى تاريخ الأحداث وأيضاً بالنظر إلى نحو اللغة العربية ، أنّ هناك رقماً ساقطاً قبل كلمة " عشرة " ، مهما يكن هذا الرقم ، فالزهري يشير هنا إلى تاريخ أبكر من سنة 20 ، التي يقترحها الواقدي لسن نظام العطاء .

أ . طبقة المهاجرين البدرين والأنصار

يعطي النظام الإصطلاحي الواحد منهم خمسة آلاف درهم سنويا ؛
في مقابل ذلك ، لدينا الروايات التالية :

- 1 - رواية في تاريخ اليعقوبي ^(2 3) تحدد عطاء الأنصار بثلاثة آلاف درهم وعطاء المهاجرين البدرين بأربعة آلاف درهم .
- 2 - رواية في كتاب الخراج لأبي يوسف ^(2 4) تحدد عطاء الأنصار بثلاثة آلاف درهم وعطاء المهاجرين البدرين بخمسة آلاف درهم .
- 3 - رواية يتكرر ذكرها كثيرا ومروية بأسانيد مختلفة تذهب إلى أن عطاء الأنصار بلغ أربعة آلاف درهم في مقابل خمسة آلاف درهم للمهاجرين البدرين ^(2 5) .

تتفق هذه الروايات جميعا في أن أعطيات كل من الأنصار والمهاجرين البدرين لم تكن متساوية كما يرينا النظام الإصطلاحي ، بل كان هؤلاء الأخيرون يتقاضون مخصصات أعلى . إن هذه الحقيقة تجد مزيدا من الإسناد في روايتين أخريين : الأولى مرفوعة إلى

(23) ج 2 ، ص 131 س 5 . إن نصّ اليعقوبي ، في الواقع ، معكوس تماما ، فهو يعطي للمهاجرين ثلاثة آلاف وللأنصار أربعة . لكن هذا تصحيف واضح في النصّ (قارن السطر 9 من نفس الصفحة ، والروايتين القادمتين أيضا) .
(24) ص 53 س 19 .

(25) بلاذري ، فتوح ، ص 555 س 1 (عن محمد بن سعد ... عن أبي سلمة عن أبي هريرة) ابن سعد ، ج 3 / 2 ، ص 219 س 12 (الزهري عن سعيد بن المسيب) ، البيهقي ، سنن ، ج 6 ، ص 349 س 29 (علي بن رباح عن ناشرة بن سمي) (بخصوص روايتي أبي سلمة وسعيد بن المسيب في سنن البيهقي ، انظر ص 350 س 6 ، 351 س 1 ، على التتابع) ، أبو يوسف ، ص 52 س 13 (مجالد عن الشعبي) . انظر أيضا : أبو هلال العسكري ، الأوائل ، ص 242 . 3 ، أبو عبيد ، ص 225 . س 2 ، ابن الجوزي ، ص 94 س 4 . 10 ، ماوردي ، ص 201 . 8 ، 12 .

ابن عباس⁽²⁶⁾ « لَمَّا وَضَعَ عَمْرُ الدِّيَّانُ بَدَأَ بِالمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ ثُمَّ بِالْأَنْصَارِ ثُمَّ بَنَ تَبَعُوهُمْ وَقَاتَلُوا مَعَهُمْ وَعَاوَنُوهُمْ » ؛ وَالثَّانِيَةَ مَرْفُوعَةً إِلَى عَلِيِّ بْنِ رَبِيعِ اللُّخَمِيِّ (ت 114 هـ)⁽²⁷⁾ « قَالَ عَمْرُ حِينَ وَضَعَ الدِّيَّانُ إِيَّاهُ بِأَزْوَاجِ النَّبِيِّ فَمُعْطِيَهُنَّ ثُمَّ بِالمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ ، أَنَا وَأَصْحَابِي ، فَإِنَّا أَخْرَجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَمْوَالِنَا⁽²⁸⁾ ، ثُمَّ بِالْأَنْصَارِ » .

ب . الطبقة الثانية والثالثة من المهاجرين (ما بين بدر والحديبية ، ثم ما بين هذه وفتح مكة)

يفرض النظام الإصطلاحي لهاتين الطبقتين أربعة آلاف درهم وثلاثة آلاف درهم على التوالي . وتوجد رواية أخرى كثيرة الورود في المصادر تضع كلا الطبقتين في ثلاثة آلاف درهم⁽²⁹⁾ ؛ في مقابل ذلك ، لدينا الروايتان التاليتان المسندتان إلى يزيد بن حبيب :

1 - « كَتَبَ عَمْرُ إِلَى عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ أَنْ أَفْرَضَ لِمَنْ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فِي مَائَتَيْنِ مِنَ الْعَطَاءِ (قَالَ يَعْنِي فِي مَائَتِي دِينَارٍ) وَأَبْلَغَ ذَلِكَ لِنَفْسِكَ فِي إِمَارَتِكَ ، وَأَفْرَضَ لَخَارِجَةِ بْنِ حَذَافَةَ فِي شَرَفِ الْعَطَاءِ لَشَجَاعَتِهِ »⁽³⁰⁾ .

(26) طبري ، سلسلة 1 ، ص 2418 س 6 .

(27) أبو عبيد ، ص 223 . وانظر أيضا ابن الجوزي ، ص 87 . 8 (ولاحظ كذلك ص 94 س 3) .

(28) قارن القرآن الكريم ، سورة الحشر ، آية 8 " للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون " .

(29) بلاذري ، فتوح ، ص 551 س 7 ؛ بيهقي ، ج 6 ، ص 349 س 29 (رواية علي بن رباح) . قارن ابن الجوزي ، ص 96 س 5 . 6 .

(30) بلاذري ، فتوح ، ص 558 .

2 - « جعل عمر عمرو بن العاص في مانتين لأنه أمير : وعمير بن وهب الجمحي في مانتين لصبره على الضيق : وبسر بن أبي أرطاة في مانتين لأنه صاحب فتح ، وقال : رُب فتح قد فتحه الله على يده » (31) .

وفقا لهذه المعلومات ، إذن ، كان المهاجرون إلى المدينة ما بين غزوة بدر و صلح الحديبية يتقاضون ألفي درهم سنويا ، وهم الذين سيمون أهل الحديبية تمييزا لهم من سائر المهاجرين . لكن عمرو بن العاص لم يكن ينتمي إليهم ، إذ من الثابت أنه هاجر إلى المدينة بعد تلك الحادثة ، بينما تفيد الروايتان السابقتان أن عطاءه إنما رفع إلى مستوى عطائهم لأسباب استثنائية : أي أن الأفراد العاديين في طبقته ، وهم المهاجرون بين صلح الحديبية وفتح مكة ، كانوا يتقاضون أقل من ألفي درهم سنويا . هناك فائدة أخرى تقدمها الروايتان السابقتان : فمن الواضح أن الخليفة أصدر تعليماته تلك إلى عمرو بن العاص حين كان هذا الأخير يتولى بصورة مؤقتة قيادة الجيش الإسلامي في سوريا عقب وفاة أبي عبيدة عامر بن الجراح ، أي في سنة 17 هـ (32) .

ج - المقاتلة في الأمصار

يصنّف النظام الإصطلاحي مقاتلة الأمصار في طبقات تبعا للسابقة في الإلتحاق بجيش الفتح ، فيضع الطبقة الأولى في ثلاثة آلاف درهم ،

(31) السابق .

(32) طبري ، سلسلة 1 ، ص 2591 س 11 . كان أفراد طبقة عمرو بن العاص يتقاضون ، وفقا للنظام الإصطلاحي ، ثلاثة آلاف درهم أو أكثر . ويبدو أن هذا النظام أصبح ساري المفعول قبل أن يكمل عمرو بن العاص فتح مصر ويبتدئ من ثم بالإهتمام بالقضايا التنظيمية .

والثانية في ألفين ، والثالثة في ألف وخمسمائة ، وهكذا دواليك . لكن الروايات التالية تكشف عن وضع مخالف تماما :

1 - رواية مرفوعة إلى ابن إسحق⁽³³⁾ تقول « فرض عمر للناس (أي القبائل) ثلاثمائة ثلاثمائة وأربعمئة أربعمئة » .

2 - رواية مرفوعة إلى أبي معشر⁽³⁴⁾ تقول « فرض عمر لأهل مكة والناس في ثمانمئة ثمانمئة » .

3 - رواية يسجلها اليعقوبي⁽³⁵⁾ تقول « فرض عمر لأهل مكة من غير المهاجرين ستمائة إلى سبعمائة درهم ، وأربعمئة درهم لأهل اليمن ، وثلاثمئة درهم لمضر ، ومائتي درهم لربيعة » .

هذه الروايات السابقة ، بالإضافة إلى أنها تكشف عن وضع مغاير من حيث مقادير العطاء التي فرضت لمقاتلة الأمصار ، بالمقارنة بالنظام الإصطلاحي ، فإنها لا تتفق مع ما هو ثابت تماما من أن طبقات العطاء في الأمصار كانت قد تشكلت وفقا لمبدأ السابقة في الإلتحاق بجيش الفتح . فالذي نراه ماثلا أمامنا هو مظهر من نظام عطاء قائم على مبدأ في توزيع العوائد يجعل مقاتلة الأمصار يبدون وكأن تصنيفهم في طبقات قد تم وفقا لاعتبارات جنيولوجية ، وليس وفقا لمبدأ السابقة في الإلتحاق بجيش الفتح .

د - حالات فردية

توجد روايات كثيرة متضاربة حول مقادير العطاء المفروضة لشخصيات مدنية مشهورة ، وفي بعض الحالات تبدو الفروق شاسعة ،

(33) أبو يوسف ، ص 53 س 1 .

(34) السابق ، ص 51 س 15 . انظر بيهقي ، ج 6 ، ص 350 س 28 .

(35) تاريخ ، ج 2 ، ص 131 س 9 .

مثل زوجات النبي (ص) : هل كنّ يتقاضين ستة آلاف درهم للواحدة ⁽³⁶⁾ اثني عشر ألف درهم ⁽³⁷⁾ ؛ وأسامة بن زيد : هل كان يتقاضى ألفي درهم أو أربعة آلاف درهم ⁽³⁸⁾ ؛ وعبد الله بن عمر : هل كان يتقاضى ألفاً وخمسمائة درهم أو ثلاثة آلاف درهم ⁽³⁹⁾ ؛ ونحو ذلك من الأمثلة .

إنّ هذه الكثرة من الروايات المتضاربة مع نظام العطاء الإصطلاحي من جانب ، والمتفقة فيما بينها داخلياً من جانب آخر ، تعزّز ، مرةً أخرى ، الاعتقاد بأنّها ليست وليدة اضطرابات أو تجاوزات في الرواية والنقل ؛ إنّها جديرة بأن تمثل نظاماً آخر مختلفاً جداً ، وبالنظر إلى بعض الحقائق التي تتضمنها ، ومنها مقادير العطاء القليلة قياساً إلى مقادير النظام الإصطلاحي ، فإنّ ذلك النظام الآخر لا بدّ أنّه كان معمولاً به في مرحلة أقدم ، وبالتحديد فيما بين السنتين السابعة عشرة والعشرين من الهجرة . إنّ ما نحتاج إليه الآن ، كي ننسّق تفاصيل الروايات السابقة ومن ثمّ نعيد تركيب هيكل ذلك النظام الأقدم ، هو معرفة المعايير التي تبنّاها عمر في تصنيف طبقات العطاء وتحديد مستحقات الفرد في كل طبقة . هذه الحاجة ، لحسن الحظ ، تليها رواية يدونها الجاحظ في كتاب العثمانية ⁽⁴⁰⁾ . فهو يقول في معرض حديثه عن ديوان عمر بن الخطاب ⁽⁴¹⁾ .

(36) السابق ، ص 131 س 7 .

(37) أبو يوسف ، ص 51 س 2 ، 52 س 15 .

(38) بلاذري ، فتوح ، ص 551 س 14 ، 559 س 2 .

(39) السابق .

(40) باستثناء هاني أسعد (العطاء في صدر الإسلام) ، لا يبدو أنّ الدارسين الذين أظهروا اهتماماً بنظام العطاء قد رجعوا إلى هذا المصدر . غير أنّ هاني أسعد ، مع ذلك ، أخفق في استثمار رواية الجاحظ لحل التناقضات المربكة في المعلومات الخاصة بنظام العطاء .

(41) الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر) ، كتاب العثمانية ، تحقيق عبد السلام هارون . القاهرة 1955 ، ص 214 س 4 .

فرض عمر العطاء على الفضل والغناء ، السابقة ، وعلى بعد الدار وقربها من المهاجر . ففرض لأهل اليمن ما بين سبعمائة درهم وألف درهم ، وكانوا أبعد خلق الله منه ومن مضر أرحاما ونسبا ، وإنما أرغبتهم وزادهم لبعد دارهم من المهاجر ، وكانوا أصحاب قرى ومزارع فتركوا أراضيهم رغبة في الهجرة . وفرض لمضر وبليّ وكتب وطيء بين ثلاثمائة درهم وأربعمائة درهم . وفرض لربيعة مائتين وخمسين درهما ، وقال « إنما هاجروا من أطناب بيوتهم » .

من الواضح أنّ الجاحظ يقدم في هذه الرواية جوانب مهمّة من نظام العطاء في صورته الأولى ، ويشير صراحة إلى الأسس التي بنى عليها عمر عملية تصنيف طبقات المستحقين للعطاء . إنّ هذه الأسس تخصي ثلاثة ، كما نفهم من الرواية :

- 1 - بعد الدار وقربها من المهاجر ؛
- 2 - الفضل والغناء ؛
- 3 - السابقة .

لنحاول الآن توظيف هذه الأسس في سبيل إعادة تركيب الصيغة الأولية لنظام العطاء :

1 - بعد الدار وقربها من المهاجر :

كان لهذا الأساس مجالان اثنان للتأثير : فهو من ناحية ، كان مبررا لإعطاء الأفضلية للمهاجرين البدرين على الأنصار ، مع أنّ الفريقين كانا متساويين من حيث جهودهما في تثبيت دعائم الحكومة الإسلامية بالمدينة ، وهنا يكمن تفسير الروايات 1 - 3 . من مجموعة (أ) أعلاه ؛ وهو من الناحية الأخرى ، كان مبررا لإعطاء الأفضلية لأهل اليمن والحجاز على قبائل مضر وغيرها في وسط الجزيرة العربية ، وأيضا إعطاء الأفضلية لهذه الفئة الأخيرة على قبائل ربيعة وغيرها في أطراف العراق وعلى

قبائل قضاة ولحم وجذام وغيرها في بادية الشام وفلسطين . إنّ هذا الوضع يفسّر الرواية الثالثة من مجموعة (ج) أعلاه ، وأيضا يزيل الغموض عن روايتين طريقتين يسجلهما خليفة بن خياط ، وأبو عبيد ، وفي الوقت نفسه تزيده هاتان الروايتان قوة وجلاء .

فرواية خليفة بن خياط ⁽⁴²⁾ تشير إلى أنّ زعماء ربيعة كانوا قد تحدثوا إلى عمر بن الخطاب منتقدين بشدة تصنيفهم في مرتبة دون الآخرين في العطاء وإلى أنّ عمر رفض هذا الانتقاد قائلا « إنّ ربيعة فاجر أو غادر ، والله لا أجعل فرائضهم وفرائض قوم جاءوا من مسافة شهر ، وإنّما مهاجر ⁽⁴³⁾ أحدهم عند طنبه » . أمّا رواية أبي عبيد ⁽⁴⁴⁾ فهي مرفوعة إلى سفيان بن وهب الخولاني ، الذي شهد فتح الشام ، وهي تخبرنا أنّ رجلا من لحم قام في اجتماع الجابية (الاجتماع الذي عقده عمر مع قادة الجيش الإسلامي في سوريا سنة 17 هـ كما يبدو) وسأل عمر أن يسوي بين الناس في قسمة الفيء ، فأجابه عمر « والله ، إنني لأعرف لو أنّ المهاجر كان في صنعاء لهاجر إليه القليلون من لحم وجذام . هل أجعل من تكلف السفر وابتاع الظهر مثل من قاتل عند فنائه ؟ » ⁽⁴⁵⁾ . من جانب آخر يشير

(42) خليفة بن خياط ، تاريخ ، تحقيق العمري ، بغداد 1967 ، ص 149 س 9 .

(43) وردت في نص خليفة " مهر " وليس " مهاجر " ، وهو تصحيف كما يبدو ، قارن الجاحظ ، على بعد الدار وقربها من المهاجر « العثمانية ، ص 212) ، وقارن أيضا رواية أبي عبيد القادمة .

(44) الاموال ، ص 263 س 12 - 16 .

(45) ترد أحيانا في روايات العطاء عبارات مثل : " اكتبوا الناس على منازلهم " " فرض (عمر) للناس على منازلهم " يعقوبي ، تاريخ ، ج 2 ، ص 131 س 2 ، بلاذري ، فتوح ، ص 551 س 18 ، ابن سعد ، ج 2/3 ، ص 212 س 14) ، وكلمة " منازل " في هذه العبارات وأمثالها فهمت دائما بمعنى « مراتب » . لكن في ضوء تقرير الجاحظ يمكن أن نقترح أنّه حيثما وردت هذه الكلمة في سياق الحديث عن نظام العطاء ، فإنّها تعني منازل جمع منزل ، وليس جمع منزلة . أمّا كلمة الناس في هذه العبارات فهي تعني القبائل ، وذلك في مقابل المهاجرين والأنصار .

سيف بن عمر ⁽⁴⁶⁾ إلى أن عمر بن الخطاب حين دوّن الدواوين احتجّت جماعة من الناس على المساواة في العطاء بين « من بعدت داره » وبين « من قاتلهم بفنائه » ⁽⁴⁷⁾ . من الواضح أن رواية سيف هذه تتعلق بنظام العطاء المعدّل ، وهي تؤكد بصفة ضمنية أن الخليفة تخلى عن مبدأ « بعد الدار وقربها من المهاجر » بوصفه أساسا في تصنيف طبقات المستحقين ، وذلك حين أعاد النظر في نظام العطاء .

على أن مقادير الأعطيات القبلية كما تكشف عنها رواية الجاحظ تبدو بصفة عامة أكبر مما تنص عليه الروايات 1 - 3 من المجموعة (ج) أعلاه ، مع أن هذه المعلومات تتعلق جميعها بالنظام القديم . ومن الجدير بالملاحظة أيضا أن الروايات 1 - 3 من المجموعة (أ) ، التي تفضل المهاجرين البدرين على الأنصار ، ومن ثم تمثل النظام القديم ، تتضارب بخصوص مقادير العطاء التي خصصت لهذين الفريقين (3000 / 4000 ، 5000 / 4000 ، 5000 / 3000) لحلّ هذه المشكلة ، يمكن الإقتراح بأنّ عطاء جميع الطبقات ، سواء في المدينة أو في الأمصار ، قد تمّ رفعه في السنة الثانية أو الثالثة من تاريخ وضع نظام العطاء في سنة 17 هـ ، وذلك نتيجة لحدوث زيادة كبيرة في العوائد مع استمرار تعديل قانون الضرائب الخاص بالأراضي الزراعية في المناطق المفتوحة .

2 - الفصل والغناء :

كان هذا الأساس ثانويا فقط ، ولم يكن له أثر في تشكيل طبقات العطاء ، وإنما استخدمه الخليفة لتكريم أفراد بعينهم ، كحفظة القرآن ⁽⁴⁸⁾ ،

(46) سلسلة 1 ، ص 2343 س 1 .

(47) قارن السابق ، ص 2412 س 17 .

(48) بلاذري ، فتوح ، ص 551 س 18 . وانظر أيضا ترجمة غنيم بن قيس العنبري في

طبقات ابن سعد ، ج 1/7 ، ص 89 س 18 - 19 ، قارن أبو عبيد ، ص 261 س 10 .

وأمرء الجيوش ⁽⁴⁹⁾ ، والفرسان المميزين ⁽⁵⁰⁾ ، وأشرف القبائل ⁽⁵¹⁾ .
لكن الأدلة ، في الوقت نفسه ، تشير إلى أن الزيادات التي كان عمر قد
فرضها للقراء على أساس « الفضل والغناء » قد تم إلغاؤها بقرار أصدره
هو نفسه ، وأن هذا القرار صدر وسعد بن أبي وقاص مازال واليا على
الكوفة ، أي ليس بعد سنة 20 . 21 ⁽⁵²⁾ . هذا يدل ، كما يبدو ، على
أن أساس « الفضل والغناء » كان قد سقط هو الآخر عند إجراء
التعديلات على نظام العطاء . ربّما كانت زوجات النبيّ هنّ وحدهنّ
اللاتي بقين يحظن بامتيازات خاصة في العطاء ⁽⁵³⁾ ، إذ بلغت
مخصصات الواحدة منهن حسب النظام المعدل اثني عشر ألفا ، بينما كنّ
يتقاضين في السابق نصف هذا المبلغ ، كما يفهم المرء من التضارب بين
الروايات المتعلقة بأنصبتهنّ .

(49) أعلاه ، حاشية . 30 ، 31 .

(50) السابق .

(51) في قوله إنّ عمر بن الخطاب زاد عطاء من أبلى في معركة القادسية خمسمائة درهم
(طبري ، سلسلة 1 ، ص 2412) ، يخلط سيف ، كما يبدو ، بين جوانب من نظامي
العطاء القديم والجديد . إن كل الأدلة تشير إلى أنّ أعلى عطاء فرض للمقاتلة في الأمصار
كان ألفي درهم ، وهو ما أصبح يعرف منذ ذلك الوقت فصاعدا بـ " شرف العطاء " . من
المحتمل أنّ سيفاً كانت لديه معلومات تفيد أنّ أولئك الذين أبدوا قدرات فائقة في الفتوح
زادهم الخليفة 500 درهم استثناء . وعليه فقد أضاف سيف هذا المبلغ إلى الألفي درهم
التي فرضت لهم بمقتضى النظام الجديد ، بينما كانت هذه الزيادة قد تقرّرت لهم ، في
الواقع ، بمقتضى النظام القديم وفقا لمبدأ « الفضل والغناء » . وهو مبدأ ألغي في التعديلات
التي أدخلت على النظام . من الأسماء التي يذكرها سيف نستنتج أنّ الذين شملتهم الزيادة
كانوا زعماء قبائل بارزين .

(52) بلاذري ، فتوح ، ص 58 س 8 .

(53) الروايات المتضاربة التي تنص على أنّ عمر فرض للعباس بن عبد المطلب عمّ النبيّ 10.
25/12 ألف درهم (أبو يوسف ، ص 51 س 5 ، 52 س 11 ، ابن الجوزي ، ص 94
س 18 ، 95 س 15) ربّما تخفي وراءها توجهها لإرضاء العباسيين (قارن بلاذري ،
فتوح ، ص 551 س 4) .

3 - السّابقة :

أثر هذا الأساس في تشكيل طبقات العطاء في المدينة فقط ، وليس في الأمصار ؛ على الأقل ، حين وضع نظام العطاء كان جميع المقاتلة القبليين تقريبا يقفون على قدم المساواة من حيث السابقة ، وذلك بالنظر إلى معركتي اليرموك والقادسية . فلم يكن قبل إنشاء قواعد عسكرية ثابتة للقوّات الفاتحة أنّ بدأ ما يعرف بـ « الروادف » يتوافدون بشكل ملحوظ على هذه القواعد ليلتحقوا بالجيش الإسلامي⁽⁵⁴⁾ ، أي في الفترة نفسها التي وضع فيها نظام العطاء . إنّ أساس السّابقة هذا ، للتأكيد مرّة أخرى ، كان فعالا في المدينة فقط ؛ لقد تمّ تبنيه من أجل غرض محدد ، وهو التّمييز بين فئات المهاجرين الذين كانوا جميعا متساوين بالنظر إلى الأساس الرّئيسي الآخر « بعد الدّار وقربها من المهاجر » . إنّ « السّابقة » في هذا السياق كانت تعني أقدميّة الهجرة إلى المدينة⁽⁵⁵⁾ ، ومن هذا المنطلق أدّت إلى تصنيف المهاجرين في طبقات ثلاث تبعا لثلاثة أحداث حاسمة بالنسبة إلى تطور قوة المسلمين في الحجاز في عهد النّبيّ :

(54) قارن طبري ، سلسلة 1 ، ص 2490 س 18 . لكن تجدر الإشارة إلى أنّ نحو من ألفي متطوّع همداني وصلوا العراق عند نهاية معركة القادسية (الهمداني (أبو الحسن بن أحمد بن يعقوب) ، الإكليل ، تحقيق الخطيب ، القاهرة 1368 هـ ، ج 1 ، ص 115 ، الحميري (محمد بن عبد المنعم) ، الرّوض المغطّار في أخبار الأقطار ، تحقيق إحسان عباس ، بيروت 1975 ، ص 116 ، مادة « بوب ») . ولاحظ عبارة « ما وطئ أحد القادسيّة إلا وعطاؤه ألفان أو خمس عشرة مائة » (بلاذري ، فتوح ، ص 553 س 7) . (55) على الرّغم من أنّ هذه الفلسفة تعني في النّهاية الأقدميّة في اعتناق الإسلام ، فإنّي أشكّ في أنّ عمر بن الخطّاب كان يريد ذلك . فمن ناحية ، لم يكن هذا العنصر داخلا في الحجّة التي واجه بها النّاس حين دافع عن قراره بتبني مبدأ السابقة ، ومن ناحية أخرى ، كان من شأن تصنيف طبقات العطاء بالإعتماد على أساس كهذا أن يولد انقسما عميقا له أبعاد دينية بين أعضاء الطبقة الحاكمة بالمدينة .

- (1) المهاجرون حتى موقعة بدر ، وعطاؤهم أربعة آلاف درهم (رواية 1 / أ) .
- (2) المهاجرون حتى صلح الحديبية ، وعطاؤهم ألفا درهم (رواية 2 / أ) .
- (3) المهاجرون حتى فتح مكة ، وعطاؤهم ألف درهم أو نحو ذلك (قارن رواية 2 / أ) ^(5 6) .

لقد بقي أساس « السابقة » ساري المفعول في التعديلات التي أجريت بعد ذلك على نظام العطاء ، لكن مفهومه خضع إلى تغيير جوهرى . إن هذه التعديلات كانت ضرورية لسببين رئيسيين : أولاً ، بعد مرور ثلاثة أعوام على وضع نظام العطاء ، أصبح الروادف يشكلون قطاعاً واسعاً في الأمصار ، وهذا القطاع نفسه ضم جماعات هاجرت في أوقات مختلفة ، وبالتالي ، ساهمت في المجهود الحربى على درجات متفاوتة ، فكان من الضروري أن يمثل نظام العطاء هذا الوضع سواء بالنظر إلى الفوارق بين فئات الروادف أنفسهم أو بالنظر إلى الفوارق بينهم جميعاً من جهة ، وبين أهل الفتح الحقيقيين ، أي أهل اليرموك والقادسية ، من الجهة الأخرى . ثانياً ، وربما يكون هذا السبب أكثر خطورة ، وجد الخليفة نفسه أمام ضغوط شديدة يمارسها رجال القبائل الذين شاركوا في الفتوح الأولى لكنهم أتوا من مناطق قريبة من جهات القتال ، وبالتالي ، استحقوا أنصبه في العطاء أقل من تلك التي منحت لمن أتوا من مناطق بعيدة ، لاسيما من اليمن والحجاز . فقد راح هؤلاء يطالبون الخليفة أن يعيد النظر في نظام العطاء وأن يخرج إليهم بنظام جديد يضع جميع

(56) بفتح مكة اختتمت عملية الهجرة إلى المدينة بمعناها الشبولوجي ، وفي هذا ربما يكمن التفسير الحقيقى للحديث المنسوب إلى النبي . لا مجرة بعد الفتح (البخارى) (أبو عبد الله محمد بن إسماعيل) ، الصحيح . تحقيق النسوي وآخرون ، القاهرة 1926 . 8 ، ج 4 ، ص 92) .

المشاركين في الفتح من رجال القبائل على قدم المساواة ، دون النظر إلى قرب منازلهم أو بعدها من مواطن الهجرة ، ما دامت البلاد قد فتحت بسيوف الجميع ، وبسيوف الجميع تم تحصيل عوائدها وصيانة تلك العوائد حتى ذلك الوقت ⁽⁵⁷⁾ . على أن قبائل الشمال لم تكن وحدها هي التي مارست الضغط على الخليفة لإنهاء التمييز في سياسة توزيع عوائد الفتوح . فقد انتقد الأنصار بالمدينة نظام العطاء بشدة ، كما يبدو ، وطالبوا بإلغاء الفوارق بين أعطياتهم وأعطيات المهاجرين البديرين ⁽⁵⁸⁾ . وربما كانت حجّتهم في ذلك أن الطرفين بذلا جهودا متساوية في سبيل تعزيز سيادة الإسلام في الجزيرة العربية ومدّ سلطانه إلى الأقطار المجاورة .

لهذه الأسباب عمد الخليفة أخيرا إلى إسقاط أساس « بعد الدار وقربها من المهاجر » ، ومعه الأساس الثانوي المتمثل في الفضل والغناء ،

(57) هذا يمكن استنتاجه من الاحتجاج الذي أعرب عنه زعماء بكر وخم وجذام ضد نظام العطاء الأول (انظر اعلاه ، حاشية 42 ، 44) . هذه القبائل هي ، بالتأكيد ، مجرد نماذج تمثل وضعاً مماثلاً لدى سائر قبائل شمال الجزيرة وشرقها ووسطها ، التي كان عطاؤها في تلك المرحلة أدنى كثيراً من عطاء قبائل الحجاز واليمن . ويبدو أن انتقاد سعد بن أبي وقاص بأنه كان " لا يقسم بالسوية ولا يعدل في القضية " (طبري ، سلسلة 1 ص 6026 س 17 ، بلاذري ، فتوح ، ص 342 س 1) له صلة بحالة عدم المساواة هذه في قسمة العوائد ، ومن الجدير بالملاحظة أن الانتقاد الذي تشير إليه الرواية صدر عن شماليين ، بينما الذين دافعوا عن سعد أمام عمر كانوا من الجنوب (انظر : بلاذري ، فتوح ، ص 342 س 10 ، أغاني ، ج 15 ، ص 223 س 11) .

(58) تأمل القصة التالية التي يرويها أبو هلال العسكري (الأوائل ، ص 243 س 1) : " ثم كتب عمر لنفسه ولمن شهد بدرا من بطون قريش خمسة آلاف ، ثم كتب الأنصار في أربعة آلاف ، فقالوا : قصرت بنا عن إخواننا ، قال : لا أجعل الذين قال لهم الله ، للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم " مثل من اتته الهجرة في داره ، قالوا : رضينا » . لكن استجابة النظام الجديد لهذا المطلب يعني أنهم في الواقع لم يرضوا ، بل ظلّوا يمارسون ضغوطاً على الخليفة حتى سوّاهم بالمهاجرين (انظر أيضا بيهقي ، ج 6 ، ص 351 - 2) .

وفي الوقت نفسه طور مفهوم « السابقة » ليتمكّن من معالجة الوضع الجديد . فبعد أن كانت « السابقة » تعني الأقدمية في الهجرة إلى المدينة ، أصبحت تعني أقدميّة المشاركة في أعمال الحرب منذ تأسيس الحكومة الإسلامية بالمدينة . وبالتالي تقرّرت مستويات السابقة تبعا لعدد من الأحداث الحربية التي شكّلت نقاط تحوّل في تطوّر الدولة الإسلامية ، وبالتحديد معركة بدر وفتح مكّة ومعركتي اليرموك والقادسية . أمّا الروادف فقد تم تصنيفهم هم الآخرين في طبقات أيضا بالنظر إلى أحداث تالية لمعركتي اليرموك والقادسية ⁽⁵⁹⁾ . وهكذا ، بالإضافة إلى إزالة الفوارق الفردية الناتجة عن تطبيق أساس « الفضل والغناء » ، ألغى النظام المعدّل الفوارق بين 1 - المهاجرين البدرين والأنصار ، إذ أصبح كل رجل منهم يتقاضى ستة آلاف درهم سنويا ⁽⁶⁰⁾ ؛ 2 - الطبقتين الثانية والثالثة من المهاجرين ، إذ أصبح كل عضو فيهما يتقاضى أربعة آلاف درهم سنويا ؛

(59) فيما يتعلق بالعراقيين خاصّة ، يمكن اقتراح التصنيف التالي للروادف : 1) الروادف الذين التحقوا بالجيش قبل فتح المدائن (1500 درهم) ، 2) الروادف الذين التحقوا بالجيش قبل معركة جلولاء (1000 درهم) ، 3) الروادف الذين التحقوا بالجيش قبل ادخال التعديلات على نظام العطاء (500 درهم) ، 4) الروادف الذين تم تسجيلهم في الديوان بعد ذلك (300 درهم) .

(60) قارن : أولا ، رواية مرفوعة إلى التابعي مصعب بن سعد تقول " فرض عمر ستة آلاف درهم لأهل بدر من المهاجرين والأنصار " (بلاذري ، فتوح ، ص 557 س 15 ابن سعد ، ج 3 ، ص 219 س 15 ، أبو عبيد ، أمّوال ، ص 225 - 6 . فيما يتعلق بمصعب بن سعد ، انظر بخاري ، التاريخ الكبير، حيدرآباد 1941 . ج 4 ، ترجمة رقم 1514) ، وثانيا ، رواية أخرى مرفوعة إلى التابعي سالم بن أبي الجعد مفادها أنّ عمار بن ياسر ، وهو من أهل بدر ، كان يتقاضى ستة آلاف درهم سنويا (بلاذري ، فتوح ، ص 559 س 17 ، أبو عبيد ، أمّوال ، ص 236 س 9 . فيما يتعلق بسالم بن أبي الجعد ، انظر بخاري ، ترجمة رقم 2132) .

3 . رجال القبائل المشاركين في الفتوح من غير من سبق ، وكانوا يشكّلون معظم الجيش الإسلامي ؛ أصبح كلّ واحد منهم يتقاضى ألفي درهم سنوياً (61) .

في ضوء ما تقدّم ، يمكن وضع الجدول التالي ، الذي يبين الخطوط العريضة لأول نظام عطاء يضعه عمر بن الخطاب لتنظيم توزيع عوائد الفتوح :

أسس تصنيف طبقات العطاء :

- 1 - السابقة في الهجرة إلى المدينة (خاص بالمهاجرين والأنصار) .
- 2 - بعد الدّار وقربها من المهاجر (خاص بالمقاتلة في الأمصار) .
- 3 - الفضل والغناء (الحالات فردية) .

طبقات العطاء ومقاديره بالدرهم :

- أولاً : أهل المدينة :

- 1 - المهاجرون البديرون : 4000 زيدت إلى 5000 .
- 2 - الأنصار : 3000 زيدت إلى 4000 .
- 3 - المهاجرون قبل الحديبية : 2000 زيدت إلى 3000 .
- 4 - المهاجرون قبل فتح مكة : 1000 زيدت إلى 1500 .

ثانياً : أهل الأمصار :

- 1 - قبائل جنوب الجزيرة : 700 - 1000 .

(61) تجدر الإشارة إلى أنّ التعديلات على نظام العطاء ، بما ترتب عليها من زيادة هائلة في مخصصات المقاتلة ، كانت قد تزامنت مع توجه الحكومة الإسلامية إلى إجراء عملية مسح شاملة على الأراضي الخراجية في المناطق المفتوحة بهدف الوصول إلى إحصاء دقيق للأراضي الخاضعة للضريبة وتنوع الخراج المفروض عليها تبعاً لنوع الإنتاج - وهي عملية أسفرت عن زيادة كبيرة في العوائد .

- 2 - قبائل غرب الجزيرة : 600 - 800 .
- 3 - قبائل وسط ائلجزيرة : 300 - 400 .
- 4 - قبائل شرق الجزيرة : 220 - 250 .

خاتمة :

في حديثها عن نظام العطاء وإجراءات توزيع الثروة عموما ، تقول Lura Vaglieri « لا يبدو أنّ أي شخص قد احتج على هذا (أي على نظام العطاء) أثناء حياة عمر ، ربّما لأنّ الفترة التي مرت بين تدوين الديوان ووفاته كانت قصيرة جدا ، أو لأنّه حصل على موافقة على إجراءاته في اجتماع للقادة العسكريين عقد بالجابية بالقرب من دمشق ، أو لأنّ سلطته كانت من القوة بحيث لم يجزؤ أحد على معارضته »⁽⁶²⁾ . إنّ ما تقوله Vaglieri هنا يمثّل اتجاها عاما في دراسات التاريخ الإسلامي المبكر ، وهو اتجاّء تولد بصورة طبيعية عن أزمة اللامعلومات التي تعاني منها المصادر فيما يتعلّق برّدّة الفعل إزاء الحزمة الأولى من التشريعات الخاصة بتوزيع ثروة الفتوح . لكن ثبت الآن أنّ هذا الإتجاّء غير صحيح وأنّ احتجاجات الأمصار ضد السياسة المالية للمدينة لم تنتظر حتى خلافة عثمان لتعلن عن نفسها بقوة ، بل فعلت ذلك منذ وقت مبكر من خلافة عمر واستمرت بعد ذلك تلاحقه إلى نهاية حياته .

فالتعديلات الجوهرية التي أدخلها عمر على نظام العطاء كشفت عن الأبعاد الحقيقية للشذرات الإخبارية المتعلقة بسياسة الخلافة في توزيع عوائد الفتوح . إنّ تلك الشذرات ، بالإضافة إلى أنّها تقبع في زاوية معتمة في المصادر ، تشير فقط إلى مشاعر من عدم الرضى وتوحي بأن هذه المشاعر كانت باهتة ومؤقتة بحيث تلاشت بسرعة أمام « حزم

Cambridge History of Islam, vo. 1, p. 65. (62)

عمر « وقوة حجته ، وهو ما نفهمه من أخبار المواجهات بينه وبين الأنصار في المدينة ، وربيعه في العراق ، ولحم وجذام في الشام ⁽⁶³⁾ . لكن الأمر كان ، بالتأكيد ، أكثر خطورة مما يبدو هنا . فتراجع عمر عن سياسة التفضيل يعني أن الإستياء من هذه السياسة كان قويا وأنه كان يتعاضم يوما بعد يوم حتى فاق قدرة الخليفة على الإستمرار في تجاهله . إن تعاضم الإستياء قابل للتفسير ، على الأقل بالنسبة إلى العراق ، حيث تركّزت حركة المعارضة في الفترة المبكرة من الإسلام . فخلال الفترة التي سبقت تعديل نظام العطاء ، كانت أعداد المقاتلة الشماليين هناك تزداد ازديادا سريعا ومطردا نتيجة للهجرة الكثيفة من الصحاري المجاورة ومنطقة نجد ⁽⁶⁴⁾ ، وكان هؤلاء المهاجرون الجدد يعززون تلقائيا مواقف إخوانهم في النسب ممن شاركوا في فتح السواد جنوبا إلى جنب مع أهل اليمن والحجاز لكنهم مع ذلك وجدوا أنفسهم يوضعون في أدنى مراتب العطاء وبالتالي يحصلون في بعض الأحيان على أقل مما يحصل عليه نظرائهم ممن « بعدت داره » .

إنّ تراجع عمر عن سياسة التفضيل في العطاء كان انتصارا كبيرا لعرب الشمال ، لكنّه مع ذلك لم يكن كافيا لإنهاء شعورهم بالتمييز . فالبنء الخاص بالرواءف في النظام الجديد أءى تلقائيا إلى ظهور تباينات طبقية عبر نفس التقاطعات القبلية السابقة ، وهو وضع تجلى بصفة خاصة بالكوفة ، المدينة المنقسمة استيطانيا بين شماليين وجنوبيين . بعبارة أكثر تفصيلا ، كان معظم الملتحقين الجءء بجيش الكوفة (الرواءف) ينتمون إلى القبائل الشمالية ، وكان نظام الإستهيطان يقضي بإلحاقهم تنظيميا بقبائلهم وتوطنهم معها في خططها الخاصة بها . الآن ، كان هؤلاء الرواءف عند

(63) انظر أعلام ، ص 176 و 180 .

(64) انظر : Ramini, *Origins of Crisis*, pp. 126-8.

تعديل نظام العطاء يشكلون غالبية في قبائلهم ، وبما أنّ النظام المعدل أعطاهم رواتب رمزية عموماً بالقياس إلى من سبقهم من أهل القادسية (10 - 1 في معظم الحالات) ، فكان لا بدّ أن تتأثر مستويات دخول القبائل الشمالية بشكل سلبي حاد إذا ما قورنت بالقبائل اليمنية والحجازية ، التي كان مهاجرتها يفضلون الاستقرار في الشام أو مصر . بالطبع كانت هذه الحالة من التفاوتات الملحوظة في مستوى المعيشة بين قبائل الكوفة تزداد سوءاً مع مرور الوقت وتدفق مهاجرين جدد إلى المدينة . من هنا ، كان من المتوقع أن يشنّ زعماء الشمال حملة جديدة من الضغوط على الخلافة لحملها على تحسين أوضاع اتباعهم وإزالة الفوارق بينهم وبين نظرائهم مقاتلة الجنوب . إنّ المصادر نفسها لا تشير إلى شيء من هذه الضغوط ، لكنها ، من جانب آخر ، تخبرنا أنّ الخليفة أصدر في أواخر أيامه مرسوماً يقضي بجعل أعطيات الروادف المتحقيقين بجيش الكوفة حتى معركة نهاوند (21 / 22 هـ) ألفي درهم⁽⁶⁵⁾ ، أي ساوهم بأهل القادسية . هذا التعديل في نظام العطاء ، مهما كان جانبيّاً ، لم يكن ليُرى النور دون أن تكون وراءه مطالبات متلاحقة لا تقل في شدّتها وتصميمها عن المطالبات التي أفضت إلى التعديل الأول .

إنّ أهل اليمن والحجاز هم أيضاً كانت لديهم تصوراتهم الخاصة بهم فيما يتعلق بتوزيع الثروة ، ويبدو أنّهم بذلوا كل ما في وسعهم لإقناع

(65) جاء في رواية عن سيف بن عمر ، «والحق عمر» من شهد نهاوند فأبلى من الروادف بلاء فاضلاً في ألفين ، (طبري ، سلسلة 1 ، ص 2633 س 17) . لا يبدو أنّ سيفاً يشير هنا إلى أفراد أو إلى جماعات محدودة من المشاركين الروادف : هناك رواية أخرى له حول الموضوع (طبري ، سلسلة 1 ، ص 2616 س 4 - 5) تتضمن أنّ « من شهد نهاوند فأبلى من الروادف » كانوا في الواقع جميع الروادف الذين شهدوا المعركة ، وهو نفسه يشير في رواية ثالثة (طبري ، سلسلة 1 ، ص 2540 س 5) إلى أنّ كل الروادف الذين قاتلوا في تستر (بعد نهاوند بنحو عام) اعتبروا أهل بلاء ، ومن ثمّ زيد عطاؤهم إلى 2000 درهم .

الخليفة بهذه التصورات وترجمتها إلى واقع . فنظام العطاء القديم أعطاهم أفضلية واضحة على عرب الشمال ، وهذا في حد ذاته دليل قوي ، وإن لم يكن مباشرا ، على أنهم تركوا بصمات كبيرة على هذا النظام . والمرء لا يحتاج إلى كبير ذكاء ليدرك أنّ عمر في حجاجه ضد المعترضين على التفضيل وتذكيره في هذا السياق بما تجشمه الجنوبيون من مشقة السفر ومشقة فراقهم لقراهم ومزارعهم⁽⁶⁶⁾ ، إنّما كان في الواقع يردد المبررات نفسها التي قدموها له هم أنفسهم لإقناعه بأن العدل في توزيع الثروة إنّما يكمن في التفضيل .

غير أنّ التفضيل كما رآه أهل اليمن والحجاز لم يقتصر على وضعهم في أعلى سلم العطاء في الأمصار ، بل تخطى ذلك إلى السماح لهم بتأسيس ملكيات زراعية على حساب الصوافي⁽⁶⁷⁾ . إنّ رواية الجاحظ سألقة الذكر ، بينما تشير إلى كل من مشقتي السفر وترك الأرض بوصفهما أساسيين لتفضيل الجنوبيين على غيرهم ، لا تذكر إن كان الخليفة قد ميّز بين جنوبيين أصحاب أملاك في الجزيرة وبين جنوبيين آخرين أعراب غير ملاكين ، أي بين من عانى المشقتين معا وبين من عانى واحدة منهما فقط . لكننا نفهم من مصادر أخرى أنّ الخليفة قد ميّز بالفعل . فهناك رواية متكررة تذكر أنّ عمر أقطع زعيم بجيلة آنذاك ، جرير بن عبد الله ، أرضا في العراق ، لكنّه طلب منه بعد ثلاث سنوات أن يعيدها إلى ملكية الدولة⁽⁶⁸⁾ . هذه الرواية تقتضي التأكيد على حقيقتين : أولا ،

(66) كما جاء في ردوده على ربيعة ولخم وجذام (أعلاه ص 10 - 11) ، وكما يستنتج من رواية الجاحظ (أعلاه ، ص 10) .

(67) قارن ملاحظات Dennett على هذا النوع من الأراضي (Conversion and the Poll Tax in Early Islam, Cambridge 1950, pp. 26 f.).

(68) أبو يوسف ، ص 38 س 1 ، بلاذري ، فتوح ، ص 327 . 9 ، طبري ، سلسلة 1 ، ص 2183 س 31 . 2197 س 51 .

فترة السنوات الثلاث المذكورة في الرواية لا بدّ أن تكون قد ابتدأت مع الشروع في الإجراءات التنظيمية الأولى المتعلقة بتوطين المقاتلة وتوزيع عوائد الفتوح ، أي في سنة 16 / 17 هـ (69) ؛ وثانيا ، جرير بن عبد الله لم يكن يشكل استثناء بأية حال ، فهناك أساس قوي للإعتقاد بأنّه كان واحدا من بين عدد من زعماء قبائل حصلوا على امتيازات مشابهة تم جردهم عمر من هذه الإمتيازات لاحقا : فابن رجب يخبرنا أنّ الأشعث بن قيس الكندي تلقى كتابا من عمر يأمره فيه أن يعيد إليه تلك الأراضي التي كان قد أقطعها له (70) ، ويذكر ياقوت من جانبه أسماء هذه الأراضي المقطعة للأشعث (71) ؛ وكذلك نفهم من إشارات يوردها أبو يوسف أنّ عمر منح قطائع على نطاق واسع في سواد العراق (72) . هذه المعلومات عن قطائع عمر تكمل بمعنى أو بآخر رواية الجاحظ من حيث أنّها تشير إلى أسلوب الخليفة في تعويض من « كانوا أصحاب قرى ومزارع فتركوا أراضيهم رغبة في الهجرة » . أمّ القطائع نفسها فكانت ، في حقيقة الأمر ، جزءا لا يتجزأ من سياسة التفضيل التي أنتهجها عمر وجاءت في جميع تفاصيلها محققة لمطالب اليمنيين والحجازيين ، وبخاصة أهل الحضر منهم .

(69) تشير وثيقة اكتشفت حديثا (Raminini, *Origins of crisis*, ch. 6, n. 26) إلى أن جريرا لم يكن في العراق قبل التحضير للقادية في وقت متأخر من سنة 15 هـ . هذا ينهي الاعتقاد السائد بأن جريرا كان هناك منذ بداية سنة 14 هـ (انظر : Hill, D. R., *The Termination of hostilities in the early Arab Conquests*, A. D. 634-656, London 1971; Donner, *Conquests*, pp. 178 f.)

(70) اقتبسها جودة ، العرب والارض ، ص 92 .

(71) معجم البلدان ، ج 3 ، ص 570 س 1 .

(72) ص 68 - 9 ، 72 ، ص 16 ، 74 ، ص 8 . وهناك رواية لسيف في الطبري تشير ، كما يبدو ، إلى الوضع نفسه (سلسلة 1 ، ص 2376 س 1 ، قارن ص 2467 س 1) .

من الواضح أنّ جانب الإقطاع هو الجانب الأكثر خطورة في سياسة التفضيل ، وبالتالي يتوقع المرء أن تكون إجراءات عمر على هذا الصعيد قد أثارت موجة من الاحتجاج فاقت في عنفها ، وأيضا في سعة نطاقها موجة الاحتجاج على نظام العطاء القديم . فالتناقضات الإجتماعية والاقتصادية المترتبة على الإقطاع تمثل بعدا واحدا فقط في تخوفات الشماليين . هناك أيضا ، وربما هذا هو الأهم ، ما يعنيه إقطاع زعماء الجنوب من زيادة في قوة نفوذهم السياسي ، القوي أصلا بسبب الغلبة العددية لاتباعهم أولا ، وبسبب روابطهم التقليدية بالحجاز وبالتالي بالنخبة الحاكمة في المدينة ثانيا . أيضا ، زادت الإجراءات الإقطاعية من خطورة الوضع من حيث أنّها وسعت قاعدة المعارضة للخلافة . فقد أوجدت قواسم مشتركة بين عرب الشمال من ناحية ، والعشائر البدوية في أوساط قبائل اليمن والحجاز من الناحية الأخرى . فهؤلاء كأولئك لم تكن لهم ملكيات زراعية في الجزيرة تؤهلهم للاستفادة من إجراءات التعويض التي أقرها الخليفة . وهكذا يستطيع المرء الآن أن يفهم بصورة أدق اضطراب عمر إلى التراجع عن منائحه الأقطاعية ، وهو تراجع تكشف عنه الروايات سألقة الذكر الخاصة بجرير بن عبد الله البجلي والأشعث بن قيس الكندي . بهذا التراجع ، وليس فقط بتراجعهم عن تمييز الجنوبيين في العطاء ، أنهى عمر ، مرة واحدة وإلى الأبد ، العمل بسياسة التفضيل .

لم يكن قرار العمل بسياسة التسوية في العطاء ليثير تحفظات ملموسة في صفوف أهل اليمن والحجاز ، شكرا لما واكبه من زيادات كبيرة في أعطيات جميع الأطراف . لكن قرار إلغاء الإقطاع كان له ، في المقابل ، قصة أخرى . إنّ المصادر لا تحتوي على إشارات مباشرة تكشف عن مدى ردة الفعل لدى المتضررين من هذا القرار أو عن الأشكال التي اتخذتها ردة الفعل تلك . ومع ذلك ، فقد لا نحتاج إلى هذا النوع من الإشارات لنؤكد أنّ المتضررين قبلوا تجريدهم من امتيازاتهم بسخط شديد

للغاية قد يكون هو المسؤول عن حالة الإضطراب السياسي في الكوفة
كما نراها من خلال التبديل المستمر لولاتها في السنوات الأخيرة من
حياة عمر . على أنّ هناك معلومات في سجل خلافة عثمان نستطيع أن
نميّز فيها بوضوح ما حدث في زمن عمر على هذا الصعيد . ففي رواية
بالغة الأهميّة مرفوعة إلى المدائني ، يقول ياقوت ، كان الناس يقدمون
على عثمان بن عفان فيسألونه أن يعوضهم مكان ما خلفوا من أرضهم
بالحجاز وتهامة ويقطعهم عوضه بالكوفة والبصرة » (73) .

مضى عمر ، إذن ، تاركا عثمان يواجه معضلة في العراق ، وفي
الكوفة بصفة بخاصة : تلك هي تصادم المصالح بين عرب الشمال من
جهة ، وبين أهل اليمن والحجاز من الجهة الأخرى ، أو بعبارة أدق ، بين
ذوي المنابت الأعرابية وذوي المنابت الحضرية في أوساط مقاتلة مصر .
إنّ مراقبة تطور هذه المعضلة في خلافة عثمان أمر يقع خارج حدود
الدراسة الحالية . لكن الدراسة الحالية ، حين كشفت عن أنّ تصوّرنا السابق
لنظام توزيع الثروة كان مقلوبا رأسا على عقب ، إنّما وضعت أقدامنا على
الطريق الصحيح في اتجاه تفسير الأزمة السياسية المبكّرة في الخلافة ،
وجعلتنا نمسك بطرف الخيط الذي تجمّعت حوله أحداث العلاقة المتوترة
بين مجتمع الأمصار والسلطة المركزية في المدينة . إنّ أي بحث في
ماهية تلك الأزمة ينبغي له أن يبدأ من حيث انتهينا هنا .

(73) معجم البلدان ، ج 1 ، ص 244 . 5 .